

Distr.: Limited
10 October 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: الحد من مخاطر الكوارث

إكوادور*: مشروع قرار

الحد من مخاطر الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان سنديا^(١) وإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٢)،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٤)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٥)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٦)، وخطة تنفيذ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٧)، وإذ تعيد تأكيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨)، ولا سيما القرارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المنعقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وأن تكون شاملة ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية،

وإذ تكرر تأكيد ما جاء في إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث من دعوة إلى الحدّ بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها من عدد الكوارث وزيادة تواترها وحجمها وتفاقم أثرها في السنة الحالية والسنوات الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وعواقب سلبية طويلة الأمد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة لدى البلدان النامية،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بتنفيذ الجوانب الصحية من إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي عُقد في بانكوك يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس

(٧) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

٢٠١٦ واعتمد مبادئ بانكوك بشأن تنفيذ الجوانب الصحية من إطار سنديا كمساهمة في إطار سنديا من أجل إقامة نُظُم صحية قادرة على الصمود،

وإذ تسلّم بأنّ تغير المناخ هو من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، وبأنّ الآثار الوخيمة لتغير المناخ، باعتبارها عوامل مساعدة على تدهور البيئة واشتداد الظواهر الجوية، قد تسهم إلى جانب عوامل أخرى في نزوح السكان الناجم عن الكوارث، وإذ تنوّه في هذا الصدد بالنتائج المتفق عليها دولياً ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٩)،

وإذ ترحب باتّفاق باريس، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٠) وبيده نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع كل الأطراف في هذا الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي لم تودع بعدُ صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تعيد التأكيد على ما يكتسيه تعزيز التعاون الدولي لمواجهة الكوارث والأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينو والآثار السلبية لتغير المناخ، من أهمية في منع حدوث أضرار جسيمة وفي ضمان أن يتوفّر في الوقت المناسب قدر كاف من الإغاثة والاهتمام بالسكان المتضررين لتأمين قدرتهم على مواجهة آثار تلك الكوارث، وإذ تقرّ في هذا الصدد بأهمية تطوير نظم منسّقة للإنذار المبكر بالأخطار المتعددة،

وإذ تسلّم بأنه يلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالباً ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة إلى البلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخيبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة،

وإذ ترحب بالاحتفال باليوم العالمي للتوعية بأموال تسونامي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذي أقر بموجب القرار ٢٠٣/٧٠،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى مبدأ عدم ترك أي بلد ولا أي أحد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧١^(١١)؛

٢ - **تحث** على التنفيذ الفعال لإعلان سنديا^(١) ولإطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٢)؛

(٩) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822

(١٠) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(١١) A/72/259.

- ٣ - **تحث أيضا** الأمم المتحدة على تكثيف ما تقدمه من دعم للدول من أجل التنفيذ الكامل للخطة الحضرية الجديدة^(١٢) التي اعتمدت في كيتو عام ٢٠١٦؛
- ٤ - **تكرر دعوتها** إلى منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وهيكلية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتربوية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منها، وتعزز التأهب للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزز القدرة على الصمود؛
- ٥ - **تشدد** على أهمية مواصلة النظر الموضوعي في مسألة الحد من مخاطر الكوارث، وتشجع البلدان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المؤسسات والأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة على أن تضع في اعتبارها الدور الهام الذي تؤديه الأنشطة المنسقة للحد من مخاطر الكوارث في تحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيق التنمية المستدامة؛
- ٦ - **تشجع** الدول على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي على الاضطلاع بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات الأربعة ذات الأولوية لإطار سندي، وهي فهم مخاطر الكوارث، وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل إدارة مخاطر الكوارث، والاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث تعزيزا للقدرة على الصمود، وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية ومن أجل "إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة التعافي والإصلاح وإعادة البناء؛
- ٧ - **تعترف** بأهمية العمل الذي تضطلع به وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتطلب من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وسائر المؤسسات والجهات المعنية أن توائم عملها مع خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل في التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر بغية تحسين تنسيق الدعم المقدم إلى البلدان في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز اتساقه وكفاءته، مسترشدة في ذلك بعمل فريق الإدارة العليا المعني بالحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، الذي دعاه إلى الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وأن تضع الخطة نصب أعينها أثناء تصميم أنشطة كل منها على حدة وتنسيقها ضمن سياق التنمية المستدامة ووفقا لما جاء في إطار سندي؛
- ٨ - **تهيب** بجميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية المتفق عليها في إطار سندي؛
- ٩ - **تعترف** بالتقدم المحرز في بلوغ الغاية (هـ) من إطار سندي بوسائل منها إنشاء وتعزيز قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث ونماذج المخاطر والقدرات المتاحة، فضلا عن إجراء تقييمات للمخاطر؛
- ١٠ - **تعترف أيضا** في هذا الصدد، ونظرا لقصر الوقت المخصص لبلوغ الغاية (هـ) من إطار سندي بحلول سنة ٢٠٢٠، بحجم العمل المطلوب لإعداد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم فهي تشجع الدول على مواصلة إعطاء الأولوية لوضع

(١٢) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

استراتيجيات وطنية ومحلية شاملة للحد من مخاطر الكوارث ومدتها بالموارد اللازمة، وتعيد تأكيد ضرورة تعزيز قدرة البلدان النامية على التنفيذ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، ويشمل ذلك تعبئة الدعم من خلال التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ وتكثيف الجهود المحلية بما يتفق مع الأولويات الوطنية لهذه البلدان؛

١١ - **تشجيع** على دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، ضمن برامج المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف داخل فرادى وعلى نطاق جميع القطاعات ذات الصلة بالحد من الفقر، والتنمية المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والتنمية الحضرية، والتكيف مع آثار تغير المناخ؛

١٢ - **تعترف** بأن الخسائر الاقتصادية ما فتئت تزداد من جراء ارتفاع عدد الأصول المعرضة للأخطار وقيمتها، وتشجع البلدان على أن تجري تقييماً لمخاطر الكوارث على البنى التحتية الحيوية القائمة، وأن تجعل تقييمات مخاطر الكوارث شرطاً لا محيد عنه في الاستثمارات المتعلقة بالبنى التحتية والإسكان، وأن تعزز الأطر التنظيمية لتخطيط استخدام الأراضي وقوانين البناء، حسب الاقتضاء، وصولاً إلى الغاية (د) من إطار سندي؛

١٣ - **تسلم** بأن الماء عنصر مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن الأخطار المتعددة الأبعاد، كالتلوث تنطوي عليها الفيضانات والعواصف وتدهور الأراضي والعواصف الرملية والغبارية، تهدد سلامة الأرواح البشرية والبنى التحتية للخدمات الأساسية، وتلحق أضراراً اقتصادية واجتماعية ضخمة، وأن الإدارة المستدامة للمياه ضرورية لنجاح تدابير التأهب للكوارث والحد من مخاطرها والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتدعو جميع البلدان، في هذا الصدد، إلى دمج مسائل الفيضانات والجفاف والأراضي وإدارة المياه ضمن عمليات التخطيط والإدارة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

١٤ - **تؤكد** أن الوقاية من الكوارث والحد من مخاطرها يعودان بفوائد عميمة ويساعدان في الحد بشكل كبير من تكاليف الإجراءات المتخذة في أعقاب الكوارث، وأن بذل جهود إضافية لزيادة توفير آليات الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وقدرة الدول على الاستفادة منها، أمر مهم لكفالة أن يفضي الإنذار المبكر إلى العمل المبكر، وتشجع جميع الجهات المعنية على دعم هذه الجهود؛

١٥ - **تحث** الدول على أن تواصل، في سياق تنفيذها لإطار سندي، العمل على جمع البيانات ووضع خطوط أساس بشأن الخسائر الحالية، بما في ذلك العمل، إذا أمكن، على جمع المعلومات المصنفة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٥ على الأقل؛

١٦ - **تشجع** الدول على إيلاء الاهتمام الواجب للحد من مخاطر الكوارث أثناء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٣)، التي ترد الإشارة إليه في عدة من أهدافها وغاياتها، بما في ذلك ضمن استعراضاتها الوطنية الطوعية؛

١٧ - **تكرر تأكيد تشجيعها القوي** للتنسيق والاتساق الفعالين، حسب الاقتضاء، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(١٤) واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٥)،

(١٣) القرار ١/٧٠.

(١٤) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

وإطار سندي، مع احترام ولاية كل منها، وضرورة ذلك التنسيق والاتساق من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على مواجهة الكوارث ومواجهة التحدي العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع؛

١٨ - **تحث** على مواصلة إيلاء العناية الواجبة لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سندي كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ومرصد إطار سندي؛

١٩ - **ترحب** بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث^(١٥)، وبوضع مؤشرات موحدة ومجموعات بيانات مشتركة لقياس الغايات العالمية لإطار سندي والغايات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث ضمن أهداف التنمية المستدامة ١ و ١١ و ١٣ باعتبارها مساهمة مهمة لكفالة التماسك والجدوى والاتساق في التنفيذ وجمع البيانات وإعداد التقارير؛

٢٠ - **تتطلع** إلى انطلاق العمل في أوائل عام ٢٠١٨ بألية رصد إطار سندي، وتشجع الدول على استعمال الآلية الإلكترونية للإبلاغ عن التقدم المحرز في بلوغ غايات إطار سندي العالمية، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمخاطر الكوارث؛

٢١ - **تؤكد من جديد** أن البلدان النامية تحتاج إلى دعم دولي معزز ومنسق ومتردد وكاف للحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية والبلدان الأفريقية، فضلاً عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن ذلك الدعم التقني والمالي المعزز ونقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتفضيلية، باتفاق متبادل، من أجل تطوير وتقوية قدراتها، علاوة على تبادل أفضل الممارسات وغير ذلك من أساليب بناء القدرات؛

٢٢ - **تسلم** بأهمية إعطاء الأولوية لتطوير القدرات والسياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني على مدى السنوات الخمس المقبلة، وذلك بمشاركة جميع الجهات المعنية، وفقاً للممارسات والتشريعات الوطنية؛

٢٣ - **تسلم أيضاً** بأن المسؤولية عن منع الكوارث والحد من مخاطرها مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين، رغم أنها تقع بالأساس على عاتق كل دولة، وتسلم أيضاً بأن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة من غير الدول وغيرها من الجهات، بما فيها المجموعات الرئيسية والبرلمانات والمجتمع المدني والحركة الدولية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث ومراكز التنسيق الخاصة بإطار سندي وممثلو الحكومات المحلية والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وكذلك المؤسسات والوكالات والبرامج والصناديق المعنية التابعة

لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، تؤدي دورا هاما كأطراف مساعدة في تقديم الدعم إلى الدول، وفقا للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، في تنفيذ إطار سنديا على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

٢٤ - تشجع الحكومات على تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في تصميم وإدارة وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج مستجيبة للاعتبارات الجنسانية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ومدتها بالموارد اللازمة؛

٢٥ - تشدد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث بغية تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والحد من أوجه الضعف الاجتماعية إزاء الكوارث، وتسلم في هذا الصدد بضرورة المشاركة والمساهمة الشاملتين للمرأة والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن دور الشباب والمتطوعين والمهاجرين والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية والكيانات والشبكات العلمية والبحثية ودوائر الأعمال والرابطات المهنية ومؤسسات تمويل القطاع الخاص ووسائل الإعلام في جميع المحافل والعمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، طبقا لإطار سنديا؛

٢٦ - تسلّم بأنّ الأخطار البيولوجية تقتضي من النظم المعنية بمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر الصحية التنسيق بقوة في مجالات تقييم المخاطر والمراقبة والإنذار المبكر، وبأنّ الهياكل الصحية القادرة على الصمود وتطوير مجمل قدرات الأنظمة الصحية هي من الأمور التي تحدّ من مخاطر الكوارث عموما وتبني القدرة على مواجهتها؛

٢٧ - تعرب عن تقديرها لحكومة المكسيك لاستضافة الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في كانكون، المكسيك، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧، وتنوه بالموجز الذي أعده الرئيس وبيبان كانكون الرفيع المستوى، وتعيد تأكيد أهمية المنتدى العالمي بوصفه محفلا لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إطار سنديا وتعزيز التنسيق فيما بين أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة والتكيف مع آثار تغير المناخ؛

٢٨ - تعرب أيضا عن تقديرها لحكومات طاجيكستان وفنلندا وفيجي وقطر وكندا وموريشيوس والهند كجهات مستضيفة للمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، وتعترف بأن تلك المنتديات تمثل آليات مهمة للتعاون في تنفيذ إطار سنديا، وتتطلع إلى المنتديات الإقليمية المقبلة ومداولاتها التي ستجري في إيطاليا وتونس كولومبيا ومنغوليا، وكذلك الدورة السادسة المقبلة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، الذي ستستضيفه سويسرا في عام ٢٠١٩؛

٢٩ - تؤكد مجدداً أن التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث يشمل مجموعة متنوعة من المصادر وهو عنصر حاسم في دعم جهود البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الدول على تعزيز تبادل وتقاسم المعلومات دوليا وإقليميا، وتشجيع التعاون في البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية في مجال الحد من الكوارث، وتحسين آليات التنسيق الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى؛

٣٠ - تسلّم بأهمية العمل الذي تقوم به الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المعنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وبالزيادة الكبيرة في خدمات

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وبالحاجة إلى توفير ما يلزم من موارد ثابتة ويمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لدعم تنفيذ إطار سينداي؛

٣١ - **تسَلَّم** باستمرار أهمية التمويل الطوعي، وتحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على أن توفر التمويل الكافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث وأن تزيد من المساهمات المالية المقدمة له حيثما أمكن، دعماً لتنفيذ إطار سينداي، ويفضل أن تكون المساهمات غير مخصصة كما أن تكون متعددة السنوات إذا أمكن؛

٣٢ - **تؤكد من جديد** أن الاستثمار في المهارات والنظم والمعارف الوطنية والمحلية لبناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والتأهب لها سيساهم في حفظ الأرواح وخفض التكاليف والمحافظة على مكاسب التنمية، وتشجع في هذا الصدد على إيجاد سبل مبتكرة، كالتحويل المستند إلى التوقعات وآليات التأمين ضد مخاطر الكوارث، من أجل زيادة توافر الموارد للدول الأعضاء وذلك قبل أن تكون هناك توقعات موثوقة بوقوع الكوارث؛

٣٣ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم ترك أي بلد ولا أي أحد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند الفرعي المعنون "الحد من مخاطر الكوارث"، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".